معلومات وأرقام

تسعى السلطنة إلى تحقيق استراتيجيات الأمن الغذائي من خلال جهتين أساسيتين معنيتين هما وزارة الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي، ومؤخرا اكتسبت الاستراتيجيات الغذائية زخما إضافيا بعد تأسيس أذرع استثمارية حكومية تشمل الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة والشركة العمانية للاستزراع بهدف تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للسلطنة من خلال الاستثمار المباشر بإدارة شركات تابعة أو المساهمة في إدارة الشركات الأخرى التي تمتلك جزءا من أسهمها.

تستهدف استراتيجية قطاع الزراعة رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٣.١ بالمائة في عام ٢٠٢٠ وهو ما يحتاج الى نمو سنوي بنسبة لا تقل عن ٤.٥ بالمائة اما قطاع الثروة السمكية فقد بلغت نسبة النمو المستهدفة له ٥.٦ بالمائة سنويا لترتفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى ٢ بالمائة في عام ٢٠٢٠.

خلال العام الماضي واصلت الحكومة تنفيذ برنامج التخصيص وفق الإطار العام المعد للسنوات ٢٠١٦- ٢٠٢٠ حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بتأسيس شركات قابضة على مستوى كل قطاع وإحالة حصص الحكومة في الشركات المحلية والخارجية إلى الشركات القابضة، وفي هذا الإطار تم نقل حصص شركة المطاحن العمانية وشركة الأسماك العمانية والشركة الوطنية العمانية لتنمية الثروة الحيوانية إلى الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة والتي تعمل حاليا على تطوير استراتيجيتها الحالية حتى تتوائم مع استراتيجية وخطط عمل بقية الشركات التابعة لها.

انتهت وزارة الزراعة من إعداد استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع الزراعي حتى عام ٢٠٤٠ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» واستراتيجية التنمية المستدامة للقطاع السمكي بالتعاون مع البنك الدولي بهدف النهوض بهذا القطاع وزيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية المختلفة.

تعمل الحكومة عبر الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي على تعزيز قدرة التخزين لتوفير كميات أكبر من المواد الغذائية الأساسية وبعد الانتهاء من توسعات المخازن بشمال الباطنة تم التعاقد مع شركة مطاحن صحار لبناء صوامع للغلال ضمن الصوامع المزمع إنشاؤها من قبل الشركة في صحار بسعة ١١٠ آلاف طن متري.

تساعد التوسعات المتوالية لمرافق تخزين السلع الأساسية في رفع حجم الطاقة الاستيعابية المتوفرة في السلطنة من ٢٠٧ ألف طن متري إلى ٣١٧ ألف طن متري بحلول عام ٢٠٢٢ بما يكفي لتغطية احتياجات السلطنة لمدة ثمانية أشهر.

يصل عدد موانئ الصيد القائمة ٢٠ ميناء تتوزع في جميع محافظات السلطنة، وتواصل وزارة الزراعة والثروة السمكية إنشاء ٩ موانئ صيد جديدة متعددة الأغراض في كل من ولايات رخيوت وسدح وشليم وجزر الحلانيات الشويمية والدقم ومحوت وبركاء والمصنعة ولوى ضمن خطة الوزارة الاستراتيجية لتطوير قطاع الثروة السمكية ٢٠١٣-٢٠٢٠.

يسجل الإنتاج النباتي في السلطنة نموا سنويا وترجع زيادة الإنتاج إلى ارتفاع الإنتاجية في المساحات الزراعية خاصة محاصيل الخضر والناجمة عن التطبيقات الزراعية الحديثة والتي زاد اهتمام المزارع العماني بها خلال السنوات الأخيرة ومن أهمها إدخال أساليب التكثيف الزراعي باستغلال المساحات الرأسية واستخدام أساليب الري الحديثة والبيوت المحمية.

ارتفع اجمالي المساحة المزروعة بالسلطنة ليصل بنهاية العام ٢٠١٥ إلى ١٩٧ الفا و٢٦٤ فدانا بحجم إنتاج مليون و٧٧٣ طنا مقارنة بـ١٦٣ ألفا و٩٥٩ فدانا كان حجم انتاجها مليون و٥١٥ ألف طن بنهاية العام ٢٠١٤ وفق الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

أغلب المساحات المزروعة مخصصة للمحاصيل العلفية المعمرة يليها الفواكه ثم الخضراوات.

زاد إجمالي حجم الإنتاج الحيواني ١٢ بالمائة ويصل نحو ١٨٥ ألف طن ويعود الارتفاع إلى الخدمات التي قدمت لتطوير القطاع وتنفيذ المشروعات الحديثة في مجال تسمين العجول والماعز وانتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة وإنتاج الحليب الطازج.

يسجل القطاع السمكي نموا سنويا بنسبة ٢.٣ بالمائة وارتفع إجمالي حجم الإنتاج إلى ٢١١ ألف طن.

على المستوى المحلي تعد الأسماك من أهم الأغذية التي تحقق اكتفاء ذاتي إضافة إلى فائض للتصدير وحسب أحدث بيانات تم نشرها بلغ فائض الأسماك خلال عام ٢٠١٤ حوالي ١٣٥.٨ بالمائة، بالإضافة إلى وجود اكتفاء ذاتي من التمور وتركز استراتيجيات الزراعة على تحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة للتمور وذلك عن طريق تطوير بقية القنوات الأخرى المكملة لمحصول التمور وأهمها التسويق والتصنيع.

مع تطور التقنيات ووجود بعض المناطق المناسبة من حيث اعتدال المناخ، حققت السلطنة معدلات جيدة من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل ومنتجات الألبان والدواجن، وحتى نهاية عام ٢٠١٤ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات ٦٥ بالمائة واللحوم الحمراء ٤٤ بالمائة ولحوم الدواجن ٣١ بالمائة والحليب ٣٩ بالمائة وبيض المائدة ٤٥ بالمائة.

من المنتظر زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي خاصةً للمنتجات السمكية ومنتجات الثروة الحيوانية مع دخول المشروعات الاستثمارية الجديدة في مجال الأمن الغذائي حيز التنفيذ فعليا وبدء الإنتاج خلال الفترة المقبلة.